الأهرام

المصدر: النهار

التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

سلام السودان في حقل الألغام

يعود مفاوضو الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية لتحرير السودان" الى كينيا غداً، ١٢ آب ٢٠٠٢، لبدء عملية مفاوضات يفترض ان تختم بالشمع الاحمر حقبة من حرب شرسة قتلت نحو مليوني شخص وشردت اربعة ملايين وتركت البلاد في شقاق وخراب، ليحل محلها تدريجاً تحقيق الوعد للسودانيين، شماليين وجنوبيين، بسلام دائم وازدهار. وينطلق المفاوضون من موقع متقدم بات اسمه اتفاق ماشاكوس الذي وقعه الطرفان في ٢٠ تموز ٢٠٠٢ وحسما فيه برعاية اميركية قوية مشكلتين اختصرتا طوال عقود عمق النزاع بينهما: حق تقرير المصير لجنوب السودان وعلاقة الدين بالدولة اي تطبيق الشريعة. لكن ما ينتظرهم قد يكون الاصعب ويتمثل بثلاثة ملفات: الوقف الشامل للنار، حدود الجنوب السوداني، تقاسم السلطة والثروة. وتوقع الطرفان "نتائج باهرة" للمفاوضات وخصوصاً بعد اللقاء التاريخي بين الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير وقائد "الجيش الشعبي لتحرير السودان" العقيد جون قرنق بعد اسبوع من الاتفاق، لكن كل الملفات المطروحة معقدة ومتفجرة ولا توحي بأن المفاوضين سيتمكنون بسهولة من طرد الشيطان الذي يكمن في التفاصيل وان يكن المحرك زخم اميركي. فالنزاع قديم قديم واسبابه متجذرة في كل نواحي حياة السودانيين وامتداداته تتجاوز الطرفين المفاوضين لتطاول كل القوى والاحزاب السودانية. فما مشكلة الجنوب وماذا تمثل؟ وهل يكفي اتفاق ماشاكوس ضماناً لاتفاق الطرفين على حلول لكل الملفات المفتوحة؟ بل هل يكفي اساساً لتحقيق السلام في السودان، كل السودان؟ وهل يبقيه موحداً؟

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يمكن تحديد ثغرات كثيرة في اتفاق ماشاكوس وتعداد لائحة طويلة بالصعوبات التي تواجه تطبيقه، ولكن لا بد من الاعتراف بأنه حسم، على الاقل نظرياً الآن، قضيتين لم تفرقا بين الطرفين سنوات فحسب، بل ترافقتا مع كلمة سودان منذ استقلال هذه الدولة وحتى قبل الاستقلال: تقرير المصير للجنوب وتطبيق الشريعة. واذا كانت القضيتان انفجرتا حرباً منذ ١٩٨٣ بين الجنوب حيث الغالبية غير مسلمة من ارواحيين واقلية مسيحية والشمال حيث الغالبية من المسلمين، فإن موضوع الجنوب وعلاقته بالشمال تعود الى زمن الاستعمار البريطاني اواخر القرن التاسع عشر، عندما ادرك المستعمر الفوارق وعمقها وفكر في فصل الجنوب والحاقه بدولة مجاورة مثل اوغندا او بجعله دويلة منفصلة وقد واجه رفضاً من القبائل اعاق مشاريعه. في اي حال، قسم الجنوب ثلاث ولايات هي بحر الغزال واعالي النيل والاستوائية وشجع على نشاط منظمات غربية وارساليات تبشيرية جاءت الى الجنوب لتعمل وسط مجتمع قبلي يضم اكثر من ٢٥٠ قبيلة تختلف لهجاتها بقدر ما تختلف عاداتها واعرافها وكل منها سيد يحكم في ارضه وجميعها تتناحر وتطمح الى مد سلطتها. وفي المقابل كان الشمال السوداني حيث الغالبية من المسلمين تتجذر فيه الطرق الصوفية وتتحول طوائف ابرزها طائفتا الانصار والختمية اللتان ارتبطتا بالحزبين التقليديين الرئيسيين في البلاد، اذ عرف حزب الامة بأنه الاطار السياسي لطائفة الانصار، فيما عرف الحزب الاتحادي الديموقراطي بأنه الاطار السياسي لطائفة الختمية. ثم تبلورت تيارات سياسية كثيرة اخرى تحالفت مع هؤلاء او تناقضت معهم واخذت تنعكس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ انشقاقات في الاحزاب.

جذور ازمة الجنوب

وبقي وضع الجنوب خاصاً ومعقداً. فالاستعمار ساهم في تعميق رفض الجنوبي للشمالي العربي وتكريس صورته كمستغل وتاجر رق. وزاد قهر الجنوبي ان مؤتمر جوبا الذي انعقد عام ١٩٤٧ لمناقشة السياسة البريطانية الجديدة حيال الجنوب لم يأخذ برأي الجنوبيين ومخاوفهم وانه انعقد بعدما كانت بريطانيا قررت ان الانفصال بين الجنوب والشمال لم يعد امراً عملياً. ثم كانت فترة الحكم الذاتي للسودان قبل الاستقلال عندما وقعت بريطانيا ومصر عام ١٩٥٢ اتفاقاً في هذا الشأن ولم يكن الجنوب طرفاً في المفاوضات بدعوى عدم وجود احزاب سياسية فيه وبحجة ان الوحدة بين الشمال والجنوب كانت ترسخت اصلاً بعد مؤتمر جوبا.

ولم يصل الوقت ليحصل التمرد الاول في الجنوب عام ١٩٥٥ ويصير نقطة فاصلة في مستقبل العلاقات بين شقي السودان، لم يمحه حتى اتفاق اهل الشمال والجنوب على الاستقلال عام ١٩٥٦ بناء على تعهد حاسم من الشماليين للعمل على اقامة اتحاد فيديرالي يضمن التنوع الثقافي والعرقي واللغوي وعدم احتكار السلطة والوظائف وخطط التنمية.

لكن النظام العسكري الذي فرضه الفريق ابرهيم عبود بين ١٩٥٨ و١٩٦٤ دهور العلاقات الى اقصى حد نتيجة القمع الذي مارسه على الشمال والجنوب معاً وأضاف اليه تشكيكه الواضح في ولاء الجنوبيين فزاد بذلك اضطهادهم وقرر اعتماد القوة لحل مشكلة الجنوب فبدأت تظهر منظمات جنوبية مقاومة كانت ابرزها عام ١٩٦٢ حركة "انانيا" (وتعني بلهجة قبيلة الدينكا سم الثعبان القاتل) والتي قادها جوزف لاقو.

سقط نظام عبود في ثورة اكتوبر (٢١ تشرين الاول ١٩٦٤) وقام نظام ديموقراطي برئاسة سر الختم خليفة الذي كان يقيم علاقة جيدة مع قادة جنوبيين ويرى مشكلة الجنوب بوضوح. وأدى هذا الى انعقاد طاولة مستديرة في اذار ١٩٦٥ شارك فيها جنوبيون لمناقشة سبل حل المشكلة. لكن الطروحات لم تكن واضحة لدى مؤيدي الانفصال وترافقت مع بروز تيار اسلامي قوي في الشمال يدعو الى وضع دستور اسلامي ويعبر عن نفسه في الجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٦٥. فقد اعلن رئيس مجلس الوزراء في خطابه امام الجمعية عام ١٩٦٦ ان "الهوية الغالبة بالنسبة الى شعبنا هي اسلامية، كما ان معبرها القوي هو العروبة (...) ان هذا الشعب لن تبرز ذاتيته ولن يتسنى له المحافظة على كيانه وكرامته الا من خلال بعث اسلامي". كما ان الزعيم الشاب يومذاك للجبهة الاسلامية القومية الدكتور حسن الترابي تكلم بالمعنى نفسه واعتبر ان ليس للجنوب ثقافة ويجب تالياً ملء هذا الفراغ بالثقافة العربية وطالب بتطبيق الشريعة. اما الحزب الشيوعي، فطالب بالعلمانية ولم يغير مطلبه شيئاً او يؤخر العمل على وضع مسودة لدستور اسلامي اعتبرها

الجنوبيون تمييزية تضع الشمال العربي المسلم فوق الجنوبي غير المسلم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

انقلاب نميري والحكم الذاتي

ولم تدم هذه الفترة طويلاً اذ نفذ اللواء جعفر نميري انقلاباً في ايار ١٩٦٩ وحدد الجنوب بين المشاكل الاساسية في البلاد وفي حزيران اصدر بياناً لحل المشكلة تضمن: الاعتراف بمشكلة الجنوب وبوجود تباين ثقافي وتاريخي بين الشمال والجنوب وبحق الجنوبيين في تطوير ثقافاتهم وتقاليدهم وحقهم في الحصول على حكم ذاتي اقليمي. ووضع خطة لتطوير اقتصادي في الجنوب وتدريب كادرات تتولى المسؤولية. وعام ١٩٧٢ منح نميري الجنوبيين الحكم الذاتي بموجب اتفاق وقع في اديس ابابا وكان ذلك انجازه الاكبر وكانت تلك السنوات الاكثر استقراراً في الجنوب وفي العلاقات بين شطري السودان.

انقلاب على الانقلاب

الا ان نميري قام بانقلاب على الانقلاب. وكان ذلك عام ١٩٨٣ عندما نقض الاتفاق بعدما نجح في قمع محاولة انقلابية ضده اتهم بها الاتحاد السوفياتي وقرر تغيير تحالفاته فاختار الاميركيين في الخارج والاسلاميين في الداخل، واختلت علاقته بالجنوبيين الذين كانوا يميلون الى اليسار عموماً. وسرعان ما تململ الجنوب وسجلت حالات تمرد في الجيش وانفجرت الحرب بقوة بعدما استجاب نميري مطالب حلفائه الجدد وأعلن تطبيق أحكام الشريعة في كل الاراضي السودانية شمالا وجنوبا. وكان بين القادة العسكريين الذين أرسلهم الى الجنوب لقمع التمرد العقيد جون قرنق الذي ما ان وصل الى هناك حتى أعلن الطلاق مع نميري وبدأ حربه.

"ثورة الانقاذ" وتشدد الطرفين

ومع سقوط نظام نميري عام ١٩٨٤، لم يتغير الكثير ولم يولِ الحكام الذين خلفوه حل مشكلة الجنوب اي اهتمام بل أهملوا الشمال نفسه وسقطت البلاد في فوضى وتدهور اقتصادي واجتماعي استفاد منه "الجيش الشعبي لتحرير السودان" لتحقيق مكاسب عسكرية واقامة تحالفات مع اثيوبيا، وسرعان ما فعل قرنق بخصومه ما كان يفعله الحكام الشماليون بخصومهم، يزيلهم من طريقه واحدا تلو الآخر. واستمر الوضع على حاله الى ان نفذ عمر حسن أحمد البشير انقلابه في ٣٠ حزيران ١٩٨٩ بالتعاون مع الجبهة الاسلامية التي يتزعمها الترابي وعمل من منطلق رهان "ثورة الانقاذ" التي قادها على السلام مع الجنوبيين. وحتى ذلك الوقت كان قرنق يقاوم تطبيق الشريعة على غير المسلمين لكنه لم يكن قد تبنى بعد مطلب تقرير المصير بل كان لا يزال يريد تحرير الشمال السوداني ايضا. واذ فشل رهان البشير وقف الرجلان عند مطالبهما: قرنق يرفض الشريعة وابتداء من ١٩٩٢ يريد حق تقرير المصير للجنوب، والبشير يرفض التفريط في وحدة السودان او في سيادة الشريعة. وأدى هذا الى انهيار المفاوضات التي رعتها دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتصحر في شرق افريقيا والقرن الافريقي "ايغاد" عام ١٩٩٤ والتي وضعت "اعلان مبادئ" يخير الطرفين بين الموافقة على اقامة نظام علماني ديموقراطي او السماح للجنوب بالانفصال. واعتبر البشير الاعلان منحازا الى قرنق ورفضه. ودخلت دول في "ايغاد" بعد ذلك مرحلة دعم مسلح للجنوبيين من اجل اسقاط نظام البشير.

عودة إلى "اعلان المبادئ"

وعام ١٩٩٧ ظهر فشل هذه الجهود وترافق ذلك مع اتفاق بين الخرطوم وقرنق على اساس تقرير المصير فعادت جهود "ايغاد" واعترف الطرفان باعلان المبادئ. وليس مصادفة ان تكون اميركا التي تقاربت مع دول "ايغاد" المحيطة بالسودان في تلك الفترة اعتمدت في جهودها الاخيرة التي انتجت اتفاق ماشاكوس "اعلان المبادئ" اساسا لتحركها.

وهكذا، نتيجة جملة عوامل منها العقوبات الاميركية - الدولية التي فرضت على الخرطوم لاتهامها بدعم الارهاب واكتشاف حجم الثروة النفطية في السودان وخصوصا في الجنوب وأخيرا الحرب الاميركية على الارهاب، أمكن التوصل الى اتفاق يتجاوز اعلان المبادئ من حيث الزام الدولة منح الجنوب حق تقرير المصير وتحديد اطار علماني لها. ذلك ان الحكومة وافقت بموجب الاتفاق على وضع شبه مستقل للجنوب في الفترة الانتقالية الممتدة ست سنوات وفي اطار علماني للدولة الفيديرالية. ووافق الجنوبيون في المقابل على تطبيق الشريعة في الشمال وعلى ان تكون الفترة الانتقالية للجنوب ست سنوات بدل اربع كما كانوا يطالبون.

مفاوضات في حقل الغام

لكن الاتفاق ترك للطرفين ملفات عالقة سيكون عليهما وضع الصيغ الملائمة لها وتفكيك الغامها الكثيرة، اضافة الى ان كل طرف قدم بعد الاتفاق تفسيرات متباينة للنص وخصوصا في ما يتعلق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بالاطار العلماني للدولة الفيديرالية. والملفات المفتوحة هي:

– وقف النار. فالى حقيقة ان المعارك تجددت بعد اتفاق ماشاكوس، سيكون على الطرفين وضع صيغة تضمن وقفا شاملا للنار وهما لا يزالان يختلفان على التوقيت. لكن الاصعب في هذا الموضوع هو دور الجيش بل الجيشين في وقف النار. فأي جيش هو الجيش السوداني؟ ذلك ان قرنق لا يزال يعتبر الجيش الحكومي ميليشيا اسلامية. فماذا يكون الحل؟ هل يكون دمج "الجيش الشعبي" بالجيش الحكومي وهل يضمن ذلك عدم تحوله ساحة جديدة للصراع؟

– تعريف الجنوب. ترى الحكومة ان الجنوب هو المساحة التي تشمل ولايات بحر الغزال واعالي النيل والاستوائية، اما "الجيش الشعبي" فيريد جنوبا اوسع جغرافيا كما يصر على ان يشمل تقرير المصير مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الازرق وهي مناطق تتبع الشمال جغرافيا.

– تقاسم السلطة والثروة. وهذه تطرح مشاكل اكبر نتيجة وجود الثروات، كالنفط مثلا، في مناطق جنوبية، وكذلك نتيجة التباين الكبير في موضوع تقاسم السلطة. وقد اعلنت الخرطوم ان البحث عن صيغ لتوزيع الثروة سيأخذ في الاعتبار نسب السكان والتخلف والحاجة الى الاعمار مع اعطاء خصوصية للجنوب وان الولايات المتحدة ستنمح بعد السلام حق الاستدانة في اشراف اتحادي وان المناصفة في الثروة ستخضع لشكل الحكم وان القسمة ستتم من الموازنات الاجمالية وستحظى المناطق التي تتركز فيها الثروة، كالنفط، بنظرة خاصة.

اما تقاسم السلطة فلا يقل تعقيدا مما سبق. اذ يريد قرنق مثلا سيطرة كاملة على الجنوب وانسحاب جيش الخرطوم منه وهذا ما تعارضه الحكومة، كما يريد حكومة وطنية في الخرطوم تضم كل القوى السياسية التي تمثل حلفاءه الشماليين وقد طالب بفك اسر الترابي وجميع المعتقلين السياسيين. وهذا ما لم يتضح بعد في موقف حكومة البشير. ذلك ان مثل هذا الطرح يحرجها لانه يعني ان تتخلى عن حلفائها هي الجنوبيين وتسمح في الوقت نفسه لخصومها في الشمال بمشاركتها في السلطة. وهذا انما يطرح تساؤلات كثيرة عن قدرة النظام السوداني الحالي على اقامة نظام ديموقراطي كما يعد الاتفاق.

الوحدة والانفصال

وما يزيد الوضع تعقيدا على المستويين المحلي والاقليمي امران: موقع المعارضة السودانية شمالية و/أو جنوبية في الاتفاق الجديد واحتمال ان يؤدي الاتفاق الى انفصال الجنوب على رغم ان النص يجعل الوحدة اولوية لدى الطرفين.

وترى قوى المعارضة الشمالية التي لا تختلف كثيرا على تقرير المصير ان الحكومة قدمت تنازلا كبيرا في موضوع الدين والدولة وان تكن مواقفها تتباين في هذا المجال. فحزب الامة (الصادق المهدي) مثلا يعتقد ان تطبيق الشريعة يمكن ان يعتمد على الاجتهاد الذي يستوعب في رأيه التطورات العصرية وضرورة التوفيق بين الالتزام الاسلامي وحق المواطنة. اما حزب الترابي فيرى ان الدستور الاعلى بموجب الاتفاق هو دستور علماني وتاليا تصير الشريعة دونه.

وهناك موقع المعارضة في نظام الحكم الجديد. وتحاول الحكومة ان تتصل بالمعارضين الشماليين كما تحاول طمأنة القوى الجنوبية غير الحليفة لقرنق الى ان الاتفاق لن يكون على حسابها وان دور قرنق في الجنوب او المركز سيحدد في المفاوضات. ولكن هناك ايضا الحساسيات التي اثارها الاتفاق في صفوف التجمع الوطني الديموقراطي (الذي يضم احزابا معارضة شمالية وجنوبية) نظرا الى عدم اطلاع "الجيش الشعبي" اياها على سير المفاوضات والاتفاق.

ثم هناك مستقبل الجنوب وتاليا مستقبل السودان فاذا كان الاتفاق يحدد ست سنوات فترة انتقالية للاستفتاء على تقرير المصير في الجنوب، فان الحكومة السودانية تحاول ان تعمم الثقة بان البلاد ستبقى موحدة علما ان الشعوب التي تستفتى على الاستقلال يصعب ان تختار غيره. واكثر من اصابه القلق من احتمال انفصال الجنوب هي مصر التي تخشى قيام دولة جديدة في جنوب السودان تطالب بتقاسم مياه النيل معها وقيام نظام اسلامي متشدد في الشمال على حدودها الجنوبية. وليبيا تخشى الانفصال ايضا لانها مثل مصر تركت عمليا خارج الجهود الاميركية للسلام في السودان، فضلا عن انها دولة نفطية ولا تزال تعاني الغضب الاميركي. لكن الانفصال بات خيارا واقعيا ولذلك يركز الاتفاق على جعل الوحدة خيارا جذابا للجنوبيين، وتركز حكومة البشير على دعوة العرب الى الاستثمار في الجنوب ليبقى الرابط قائما وكذلك المصلحة المشتركة، وربما كانت تراهن على ان الاختلاف بين الجنوبيين والخلافات بين قبائلهم على النفوذ ستعمل في النهاية لمصلحة الوحدة.

كل هذه المشاكل لا تجعل بالضرورة طريق السلام مستحيلة لكنها بالتأكيد طويلة جدا. فحتى قبل الحديث عن الانفصال او الوحدة لا يمكن التغاضي عن حقيقة ان لا الجنوب موحد ولا الشمال موحد وان الحكومة السودانية نفسها لم تمتلك يوما رؤية او تبدي استعدادا لتقبل مبدأ المشاركة. وهذا سينعكس في مسار السلام ولا يكفي لحله ان تكون اميركا قررت الان انهاء الحرب ووعدت بالمساعدة على خفض ديون السودان وبدعم حصوله على قروض من مؤسسات دولية لحظة يتحقق السلام. فالتحدي الاكبر في ظل هذا الوضع يقع على عاتق البشير وقرنق معا، ذلك انه لا يتمثل بجعل الوحدة خيارا جذابا للجنوبيين فحسب بل بجعل السودان جذابا لجميع السودانيين.

بقلم سحر بعاصيري

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية